حلقة النقاش الأولى بعنوان " آفاق تطوير التعليم العالي والبحث العلمي "

2017/1/28

الجامعة الدولية

أدار الجلسة **الدكتور السنوسي الطاهر** عميد كلية طب وجراحة الفم والأسنان، الذي افتتح الجلسة بعطاء فكرة عامة عن سلسلة حلقات النقاش المزمع عقدها خلال المدة القادمة تحت عنوان " **استشراف المستقبل في ليبيا الواعدة**" [1]، كما أوضح أن حلقة اليوم وهي باكورة الحلقات ستكون بعنوان "**آفاق تطوير التعليم العالي والبحث العلمي**". وقد اشترك في المداخلات الرئيسة كل من د. نجيب الحصادي، ود. عادل الشركسي، ود. محمد سعد إمبارك.

1. **د. نجيب الحصادي** قدم ورقة بحثية تناول فيها الأطر التأسيسية لنقلات نوعية في القطاعات الخدمية[2]، تحدث فيها عن العلم وأهميته ومناهجه المختلفة والعوائق التي تقف دون ممارسته كما ينبغي. وأشار إلى عدد من الظواهر والأسباب التي تعوق مسيرة العلم في ليبيا وقدم عديد المشاريع التي تسهم في الارتقاء بالنشاط التعليمي والبحثي العالي.
2. **د. عادل الشركسي** قدم عرضاً للتحديات التي تواجه التعليم العالي[3]. كما قدم إحصاءات ورصدا دقيقا لحالة الجودة في مؤسسات التعليم العالي والطرق والوسائل التي ترفع من مستواها العام والدقيق.
3. **د. محمد سعد إمبارك** عرض ورقة بحثية تناول فيها تجربة الجامعة الدولية في تغيير نمطية التعليم ومواجهة التحديات [4] وخلق نموذج ناجح للقطاع الخاص في مجال التعليم العالي مبني على أسس الحداثة والجودة والاستقلالية الكاملة مما أعطاها القدرة على تبني سياسات تلائم رؤيتها ورسالتها وإستراتيجيات التعلم الذاتي المبني على المعضلات والتعلم مدى الحياة. وأشار إلى أن الجامعة الليبية الدولية تم تأسيسها وفق نظام إدارة العمليات والميكنة الكاملة في جميع إداراتها ونشاطاتها المختلفة والعمل وفق خطط

---

[1] مرفق نسخة من ورقة المفاهيم التي تشرح البرنامج الأكاديمي الاستشرافي وأهدافه وآليات تطبيقه.

[2] مرفق نسخة من ورقة المداخلة.

[3] مرفق نسخة من العرض.

[4] مرفق نسخة من العرض.

إستراتيجية وأهداف ومبادرات مرتبطة برؤية ورسالة الجامعة وهو الأمر الذي أعطاها القدرة الكاملة على الاستفادة من مصادر التمويل على الرغم من عد كفايتها مما ساعدها على التطوير المستمر للمناهج التعليمية.

وبعد ذلك فتح مجال النقاش وتحدث المتداخلون عن أهمية الإستراتيجيات في دفع التعليم العالي إلى مدى أبعد عبر مشاريع وخطوات عملية تسهم في تطويره وتجويد البحث العلمي، وذلك على النحو التالي:

د. سلوى الدغيلي: أكدت عدم وجود خطة للعملية التعليمية للبلاد مرتبطة ببرنامج وطني ومتسقة مع احتياجات سوق العمل، وضعف البرامج الدراسية المعتمدة وتناقض مناهج التعليم العام المستورد والتعليم العالي المرتبط بالبيئة، وتردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية بما أدى إلى هجرة العقول الليبية، ومركزية الجامعات والهيمنة القبلية والجهوية، بما أثر في سياسة قبول الطلبة وسياسة الجامعات بصفة عامة، فضلا عن مجانية التعليم التي فاقمت سلبيات التعليم العالي. كما اقترحت تبني خطة تفصيلية تشمل تطوير اللوائح، وتحدد هدف العملية التعليمية، وتوضح عناصرها بدقة، وتعمل على التكامل بين التعليم النظري والمهني، وإيجاد آلية للمراقبة على أداء التعليم الخاص، وربط الموارد البشرية باحتياجات المجتمع، وإعداد تصور عام لتوظيف التعليم لصالح المجتمع. وقد عابت على البحث العلمي من حيث كونه يعتمد على منهج غير تحليلي ولا يقدم الحلول لمشكلات المجتمع وليس مبرمجا أو مخططا له بل يقوم على جهود فردية. كما أشارت لفكرة التعليم الفني والمهني ودوره في حل مشاكل التعليم العالي، فالجامعات صارت الوسيلة الوحيدة للحصول على مؤهل يكفلا عمل جيدا، وحيث إن التعليم التقني والفني مرتبط بالمجتمعات الصناعية والإنتاجية، فقد ارتأت أن الحاجة ملحة إلى انتهاج سياسات اقتصادية باتجاه التصنيع.

د. مصطفى الفاخري: أكد ضرورة أن تؤخذ نتائج هذه الحلقة بعين الاعتبار، وأن تجد توصياتها طريقها إلى صناع القرار، وأن تؤخذ متطلبات السوق بجدية كافية، ودعا إلى ضرورة فتح الباب للجامعات العامة والخاصة الدولية للدخول إلى السوق الليبي، بما يضمن تنافسية توجب تطبيق معايير الجودة واشتراطاتها، كما اقترح أن تموَّل الجامعات حسب أعداد الطلبة المقبولين بها.

د. يونس فنوش: القائمون على مقاليد الأمور في البلد ليسوا في مستوى التحديات، ووجود السلطة صانعة القرار وتوفر الإمكانيات المادية، شرطان أساسان للتنفيذ فضلا عن شرط التشريعات اللازمة.

د. محمد المهدوي: التعليم العام هو من أفسد التعليم العالي من خلال المدخلات التي وفدت للتعليم العالي محملة بعيوب التعليم العام، ومحاولة إصلاح التعليم العام مستحيلة في ظل الظروف الحالية، والمدارس الخاصة في قطاع التعليم العام فقامت من حجم المشكلة. وفي سياق التعليم العالي أكد ضرورة أن تكون البعثات تحت إشراف مركزي.

د. عبير امنينة: الإجازات العلمية للسادة أعضاء هياة التدريس أضحت وسيلة للاسترزاق وتحسين الدخل، ومن المهم أن نفتح المجال أمام الشريك الأجنبي سواء بفتح فروع أم بالشراكة مع الشريك الليبي.

د. عمر العفاس: يجب أن نضع نصب أعيننا عاملين محبطين؛ أولهما الشخصية الليبية التي صارت تتبنى قيما سلبية كثيرة سيما بعد التغيرات الاخيرة في التركيب الجغرافي والقبلي وأصناف الهموم التي عاشها الوطن بما أسهم في تعميق التخلف المتأصل في الشخصية القاعدية الليبية. سوف تلاحقنا الشخصية الليبية بالقيم الثقافية السلبية المتجذرة فيها. العامل الثاني هو الانقسام السياسي الذي يضعف الأمل في تشكيل رؤية حول دولة اسمها ليبيا، فالمناخ السياسي الحالي يحشد بالمجرمين الذين يحاربون قيام دولة موحدة.

د. يوسف القماطي: يجب أن ينصب الاهتمام على خطين متوازنين: البنية الديموغرافية من أجل تفكيك المناطق السكانية بما يمكن من تعليم عال ذي جودة أفضل، والبنية الأخلاقية، بما يسهم في تكريس قيم محابية للتطور.

د. لبنى جمال عبد المالك: أهم الحلول لتطوير البحث العلمي هي: تدريب أعضاء هيأة التدريس على طرق البحث بدورات حديثة المحتوى والمنهجية، وإيجاد مراكز بحثية قادرة على تعزيز البحث العلمي.

د. جازية شعيتير نوهت إلى مكافحة الفساد الذي نخر في مفاصل قطاع التعليم العالي حيث يحب أن تكون ضمن سياسة عامة لمكافحة الفساد في قطاعات الدولة كافة وسلطاتها عامة؛ لأن

له تمظهرات عديدة، منها الرشوة والمحسوبية والقبلية أو الجهوية، والبطالة المقنعة. كما نوهت إلى تعديل القوانين واللوائح وتبني مشروع قانون الجامعات وتضمين مبادئ تطوير التعليم العالي في الدستور القادم ومنها: النسبة المرصودة كحد ادني من ميزانية الدولة للبحث العلمي، وضمان استقلال البحث العلمي والحرية الأكاديمية.

الدكتور نجيب الحصادي عقب بأنه ضد أي رؤى عدمية قنوطية مسرفة في التشاؤم لأن فيها نوعا من التنصل ودعوة للجلوس مكتوفي الأيدي لمشاهدة الحريق! أما الحديث العام عن الشخصية الليبية فهو حديث انطباعي ويفضل الإحالة إلى المسح الشامل للقيم الذي أجراه مركز البحوث والاستشارات بجامعة بنغازي للحكم على الشخصية الليبية، و يلزمنا للتدليل على عكس ما قيل النظر إلى تجربة الجامعة الدولية وهي التجربة الناجحة على الرغم من الروافد الكارثية! ولذا علينا جميعا أن نتحمل مسؤولية التأسيس لليبيا أفضل ولو على الورق وسيأتي يوماً ويطبق على الواقع.

الدكتور عادل الشركسي يجب أن يكون التقويم وسطيا، لا سلبي بالمطلق فيؤدي لجلد الذات، ولا إيجابي بالمطلق فنصدم بالواقع المرير.

الدكتور محمد سعد امبارك يلزم خلق نماذج جديدة متينة على أساس علمي صحيح قائم على معايير ضمان الجودة وهي ستكون كفيلة بإحداث تغيير نوعي سواء من حيث خلقها لنماذج مشابهة تنبثق عنها أم نماذج تقتدي بها، وأن يكون المعيار في الحكم عليها هو كفاءة مخرجاتها ومدى تقديمها لخدمات مجتمعية ، ولابد ان نتخلص من مفهوم ريعية الدولة وأن يكون هناك فصل واضح بين الممول والمخطط والمنفذ لكي نستطيع خلق البيئة الملائمة لتطبيق الحوافز والجزاءات الرادعة.

ويمكن تلخيص التوجيهات العامة للتطوير والإصلاح في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في النقاط التالية:

1. إعادة هيكلة قطاع التعليم ليصبح لا مركزياً ونشطا ومنظما من خلال منظومة متكاملة يتضح فيها الدور التشريعي والتخطيطي والتنظيمي والتنفيذي والتقييمي والرقابي.

2. بناء معايير متقدمة لمراحل التعليم تستخدم لقياس كفاءة الأداء في التعليم العام والخاص.
3. ضرورة وضوح الأهداف وكيفية قياسها، وأن تتميز منظومة الأهداف بقدرتها على ترجمة طموحات المجتمع وفق المعايير الفلسفية، والدينية، والاخلاقية
4. توجيه السياسات التعليمية نحو مواكبة التغييرات الاجتماعية، والتحولات العالمية في مجال الاقتصاد والتكنولوجيا والمعلومات.
5. تحديد أسس التطوير بحيث تشكل منهجاً في ترشيد الحياة وتحقيق نقلة نوعية نحو تعليم تنموي قادر على النهوض بالوطن، وتأكيد ثرائه الإنساني في مختلف اتجاهات التنمية والتطوير؛ ومن هذه الأسس المقترحة:
    - البعد المستقبلي وبناء نظام تعليمي تربوي يستجيب لمعطيات المستقبل.
    - مبدأ ديمقراطية التعليم.
    - أهمية الدور التنموي للعملية التعليمية.
    - الكشف المستمر عن التحديات المتجددة وإعادة تحديد الأولويات.
    - التطوير المستمر في السياسة التعليمية على أسس علمية رصينة.
    - التأكيد على مبدأ التعليم المستمر والتعليم الذاتي.
    - الانتقال بالتعليم من صورة التعليم التقليدي الى التعليم الحديث الذاتي والمستمر.
6. وضع سياسة واضحة لتطوير التعليم الخاص تهدف إلى مساعدة متخذي القرار التعليمي على السير وفقا لخطة علمية مقننة وذلك من خلال :
    - تحديد مفهوم وفلسفة التعليم الخاص.
    - تحديد إجراءات وخطط الدراسة ونظم التعليم.
    - تحديد مراحل المتابعة والتقييم.
    - التدقيق في اعطاء التراخيص الجديدة لمؤسسات التعليم الخاص والبدء في دراسة ما حققته هذه المؤسسات القائمة من نجاحات وما أضافته لتعليم بوجه عام.

تطوير التعليم العالي

- في سياق الاستحقاق الذي اشترطه القائمون على حلقات النقاش هذه، والذي يتعين في استحداث مفاهيم جديدة، أو إجراء تصويبات لمفاهيم مغلوطة سائدة، وذلك بغاية التأسيس لنقلات نوعية في القطاعات الخدمية بما يسهم في تحسين أدائها؛ سوف أقسم ورقتي هذه المعنية بقطاع التعليم العالي إلى ثلاثة أجزاء، جزء يعنى بالتصورات الشائهة والسائدة للعلم في الأوساط البحثية؛ وآخر يشخص الظواهر والممارسات المعيبة الناجمة عن هذه التصورات، وثالث يقترح حزمة من المشاريع التشريعية والتنفيذية المؤسسة على تصورات صحيحة لرسالة التعليم العالي تكفل في تقديري تدشين النقالات النوعية المرجوة.
- في الوسع تحديد طبيعة العوائق التي يمكن أن تحول دون ممارسة النشاط العلمي في بلادنا كما يجب. وفي تقديري أنها لا تخرج عن ثلاثة عوائق رئيسة: فهم معيب لقدرات العلم يفرط أو يفرّط في تقديرها؛ واستهداف أهداف غريبة عنه؛ وتوسل وسائل مشبوهة في تحقيق هذه الأهداف. تحديدا، سوف أرصد ستّ ظواهر في الممارسات البحثية في بلادنا تسهم كل منها بطريقته في الحول دون استثمار قدرات العلم المعرفية والتنويرية.
- وأول هذه الظواهر ندرة البحاث المدركين لأهمية البحث العلمي، والمنشغلين حقيقة بالبحث عن تفسيرات منضبطة منهجيا لما يرصدون من ظواهر. والانشغال الشخصي بالقضايا المبحوث فيها شرط لازم للمنجز البحثي. فحين لا يكون في وجدان الذات البشرية فضول معرفي حقيقي يدفع إلى الإخلاص في البحث والتقصي، ويحض على الدقة في الرصد والتحقق، تغدو ممارسة البحث العلمي عرضة لاستهداف مقاصد غريبة عن العلم، ويصاب المجتمع بعطل بنيوي في ثقافته البحثية. غير أننا نجد أن البحث في مؤسساتنا الأكاديمية غالبا ما يكون أداة لتحقيق مقاصد شخصية، كتحسين الوضع الاجتماعي أو الارتقاء في السلم الأكاديمي، وهذا مسلك يغري بتبني آليات تخفف على الباحث عناء البحث، وهو ما يفسر شيوع ظاهرة الاستسهال ببين بحاثنا وتدني نوعية ما ينجزون من أبحاث.
- ثانيا، لا يراهن بعض بحاثنا على العلم خيارا رئيسا في فهم العالم، بل تظل الأساليب الخرافية تجد إلى نفوسهم سبيلا. وفي المقابل، هناك سوء فهم للعلم يجعل بعضا آخر

منهم يثق في قدراته على حسم كل أمر، وهذا نزوع يتمظهر في شيوع عبارات من قبيل "أثبت العلم"، و"برهنت التجارب العلمية"، "ويقينا أن هذا هو التفسير الوحيد لهذه الظاهرة"؛ وهذا تصور معيب للعلم، فهو كما أسلفنا نشاط بشري خطّاء، والإيمان بقدرة العلم على إثبات فرضياته إنما يحول دون قدرتها على التكيف مع ما يستجد من معطيات إمبيريقية، ويتعارض من ثم مع السجية التي تشكل علامة العلم الفارقة.

- ثالثا، غلبة الأبحاث التطبيقية في التخصصات الإنسانية والاجتماعية التي تتبنى عن إمبيريقية فجة تتشبه بالعلوم الدقيقة، بما يضمره هذا التشبه من نظرة دونية لهذه التخصصات، وبما تورثه هذه النظرة من نقص حاد في الأبحاث النظرية التي تسهم في إثراء الرصيد المعرفي الإنساني.
- رابعا، ندرة الأبحاث بينية التخصصات، التي تقيم اعتبارا لقدرة تعددية المقاربات على فهم الظواهر قيد البحث، وهي ندرة ترجع إلى الجهل بما لا يدخل في نطاق المجال المعرفي الضيق المتخصص فيه، وإلى وهن روح العمل العلمي الجماعي، فبحاثنا لا يحسنون في الغالب سوى تخصصاتهم، وهم يعملون في الغالب بشكل فردي، وآية ذلك أنك لا تجد في جامعاتنا جماعة علمية معنية بقضايا بعينها، أو تؤسس مدرسة ذات توجهات مشتركة.
- خامسا، عدم الاهتمام بالمواد الدراسية الرافدة لمادة طرق البحث، والساعية إلى تنمية المهارات البحثية وتشكيل الوعي العلمي، فمواد من قبيل المنطق والتفكير الناقد وفلسفة العلم وأخلاقيات المهنة لا يدرسها سوى نزر قلائل من طلاب جامعاتنا.
- سادسا تأخر عمليات التنشئة البحثية، بما يفضي إليه من عنوسة منهجية، فأول محاولة بحثية حقيقية على مستوى النظام التعليمي إنما تتم في مشاريع التخرج.
- وقد أسفرت كل هذه الممارسات عن فشل ذريع في إحراز أي تقدم يذكر في سياق تجسير الفجوة المعرفية التي تفصلنا عن الدول المتقدمة، والتي تقاس بعدد مراكز البحوث والتطوير وجودتها، والحصول على الاعترافات الأكاديمية العالمية، وحجم إنفاق الدولة على البحث العلمي، وعدد براءات الاختراع، وعدد ما يؤلف وما يترجم من أعمال. الراهن أن مبلغ ما أنجزناه لا يتجاوز الاهتمام الشكلاني بمعايير الجودة، الذي يقتصر على ملء نماذج دورية وتحديث لمواقع الجامعات يمكنها من الترقي في التراتيب العالمية دون أن يمثّل هذا الارتقاء على مستوى الأداء العام.

- أنتقل الآن إلى المشاريع التي يمكن أن تسهم في تحقيق نقلات نوعية في طبيعة التعليم العالي في بلادنا، وسوف أقترح ثلاثة مشاريع جاهزة، ولا تحتاج إلا إلى إرادة حقيقية قادرة على تنفيذها.
- بتكليف من وزارة التعليم قامت في عام 2014 لجنة بصياغة مشروع قانون الجامعات، أحيل من الوزارة إلى المؤتمر الوطني، ثم إلى مجلس النواب، وكلاهما لم يوله الاهتمام الذي يليق بخطره. وفي تقديري أنه يؤسس للنقلة النوعية المرجوة في التعليم الأكاديمي. سوف آتي على ذكر بعض مواد مشروع القانون لعلكم تستشعرون معي طبيعة النقلة التي يحدثها.
- تخصص نسبة لا تقل عن 10% من إجمالي الميزانية للإنفاق على البحث العلمي، توزع على المراكز البحثية على مستوى الجامعة والكلية بحسب المشاريع البحثية المعتمدة، وتحتفظ هذه المراكز بإيراداتها للإنفاق على أنشطتها.
- تراعي استحقاقات الترقية المعايير العالمية وهي تشمل ثلاث محاور: البحوث العلمية، والكفاءة التدريسية، وخدمة المجتمع. ويتعين على المرشح للترقية أن يحصل على نسبة 75% على الأقل في كل محور من هذه المحاور.
- تُنهى خدمات عضو هيئة التدريس إذا لم يرق إلى الدرجة العلمية التالية بعد مضي ضعف المدة المقررة للترقي إليها.
- تحسب ساعات التدريس في الدراسات العليا ضمن العب الدراسي، وهذه نقلة نوعية حقيقية، فالخراب الذي طال برامج هذا الصنف من الدراسات، التي تستحدث في الغالب لأسباب استرزاقية صرف، هو ما يجعلها رافدا لإعادة إنتاج التدني الملحوظ في المؤسسات الأكاديمية.
- تُنشأ بموجب هذا القانون جامعة تُجسد بشكل نموذجي رؤية هذا القانون وتطبق معايير الجودة العالمية، وهذا ما يحيلني إلى المشروع الثاني.
- ثمة ضرورة للشروع في تأسيس جامعات نوعية تشكل نماذج تقتدي بها الجامعات القائمة، وتخرّج كفاءات متميزة تسهم مستقبلا في قيادة التعليمين العام والجامعي وإصلاح ما أصابهما من عطب. وقد شكلت لجنة لهذا الغرض، وأحيل تصورها إلى الحكومة المؤقتة، التي ناقشته ووافقت عليه، دون أن تصدر قرارا بخصوصه. ويمكن البدء بإنشاء جامعة

في مدينة بنغازي، وأخرى في طرابلس، وثالثة في سبها، على أن تؤسس مدارس نموذجية للتعليم الثانوي، تعمل كروافد نوعية للجامعات النوعية المستهدفة.

- وفق هذا التصور، استقلالية الجامعة كاملة، واستقلالية الكليات شبه كاملة، فهي التي تحدد نسب قبول الطلاب، ولغة التدريس، والرسوم الدراسية.
- الكادر الوظيفي خارج إطار الكادر الوظيفي العام، من حيث المرتبات وعقود التوظيف وجنسية العاملين، حيث التنافس المفتوح على المستوى الدولي المعيار الحاكم.
- يعيّن أعضاء هيئة التدريس بعقود قصيرة وطويلة الأجل، وفقا لما يسفر عنه تقويم دوري لأدائهم التدريسي والبحثي ومساهمتهم في خدمة المجتمع.
- التعليم التفاعلي النشط هو الأسلوب المتبع في التدريس والمقاربة متعددة التخصصات وبينية التخصصات هي أسلوب البحث الأكاديمي.
- يتبنى المنهج الدراسي برنامج "التعليم الجامعي العام"، الذي يشترط على جميع الطلاب إتمام وحدات دراسية مشتركة قبل تخرجهم. وهذا يحيلني إلى المشروع الثالث والأخير.
- تعاني منظومة التعليم العالي من تخريج دفعات تعوزها الثقافة اللازمة لفهم المجتمع الإنساني والإسهام بشكل فعال في تنمية المجتمع المحلي وتطويره. وبرنامج "التعليم الجامعي العام" مكون أساسي من الخبرة التعليمية استحدث خصيصا للحول دون مثل هذا العوز، وهو عبارة عن سلال من المواد تغطي مجالات متنوعة يطالب كل طالب بدراسة عدد بعينه منها؛ وهو يستهدف التعرف على أسس العلوم الاجتماعية والإنسانية والطبيعية، والتواصل باستخدام أكثر من لغة، واكتساب حزمة من المهارات التحليلية والنقدية، وتخريج كفاءات تعتز بهويتها، وتستشعر مسؤوليتها المدنية.
- أما مسوغات تطبيق هذا البرنامج فتشمل: حقيقة أن السواد الأعظم من طلاب جامعاتنا يتخرجون دون أن يقوم الواحد منهم بما ينبئ عن تأسيسه خلفية ثقافية مكينة، أو اكتسابه مهارة فنية أو أدبية.
- هناك أيضا رهاب من الرموز والمعادلات يعاني منه كثير من طلاب العلوم الإنسانية والاجتماعية يورث جهلا فاضحا بالمبادئ الرياضية وأبجديات علوم الطبيعة والكيمياء والأحياء، ويستبين من عجز سوادهم الأعم عن إجراء أبسط العمليات الحسابية وعن تفسير أكثر الظواهر الطبيعية ألفة.

- في المقابل، يعاني كثير من طلاب العلوم الدقيقة من نظرة دونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ومن عوز واضح في الدراية بأهم التيارات الفكرية والثقافية والفنية في العالم المعاصر.
- أما العوز في مهارات البحث العلمي وسائر المهارات التحليلية والنقدية، والفشل في إتقان اللغات الأجنبية وحتى اللغة الأم، والعجز عن استخدام التقنيات الحديثة، والقصور في فهم ما يدور في العالم من صراعات فكرية ونزاعات سياسية، فاختلالات لا تقتصر على طلاب تخصص دون آخر.
- ونلحظ أن طلاب الجامعات المتقدمة يدرسون ما لا يقل عن أربعين ساعة معتمدة في مجالات تغاير تخصصاتهم، فيما يصل هذا العدد في بعضها إلى أكثر من ستين ساعة.
- يتألف "برنامج التعليم الجامعي العام" المقترح من سلال مواد تغطي مجالات متعددة وتصقل مهارات متنوعة، بحيث لا يتخرج الطالب إلا بعد أن يكون قد درس مادة أو اثنتين من كل سلة. والسلال هي: الثقافة المدنية، المهارات اللغوية، المهارات التحليلية والنقدية، المهارات الرياضية، التقنيات الحديثة، العلوم الطبيعية، العلوم الاجتماعية والإنسانية، المساق التكاملي. وسوف أكتفي بتوضيح المراد بالمساق التكاملي.
- المساق التكاملي مادة تخصصية ذات طابع تكاملي توليفي، تعنى بإقامة علاقات بين فروع المجال التخصصي، كما تشمل اختبارات تتحقق من مدى الوعي العلمي التخصصي الذي راكمه الطالب قبيل تخرجه، ومن درجة نجاح القسم المعني في استيفاء مجمل مخرجاته. أما أهداف المساق فتشمل تعزيز القدرة على التعلم المستقل؛ إكساب مهارة التشبيك بين المنظومات المعرفية؛ والمران على القيام بأدوار قيادية في مواقف مهنية. وفي بعض الجامعات المتقدمة، توظف نتائج امتحانات هذا المساق في تحديد جدارة أعضاء القسم العلمي المعني بتجديد عضويتهم فيه.
- قد لا تكفل هذه المشاريع بمفردها تحقيق النقلة المرجوة، فتركة الخراب ثقيلة، وكواهل جيل واحد تنوء حتى في الظروف المواتية بحمل أي إصلاحات جذرية. غير أنها تظل خطوة حاسمة على الطريق.